جمعية الصرافين اليمنيين
Yemeni Exchangers Association

بيان مشترك صادر عن
جمعية البنوك اليمنية وجمعية الصرافين اليمنيين

لقد وقفت جمعيتا البنوك والصرافين في اجتماعهما المشترك الطارئ والاستثنائي الذي عقد يومنا هذا الخميس الموافق 20 يونيو 2019م، بمقر جمعية البنوك بصنعاء، وذلك لمناقشة ما تعرض له قطاع الصرافة من اجراءات متناقضة فرضت عليه من قبل البنك المركزي (صنعاء وعدن) والتي جعلت من العمل المصرفي عملاً محشوراً في الصراع، حيث بات قطاع الصرافة مكبلاً بإجراءات يصعب فيها ارضاء الطرفين النقيضين، وهو ما لا يتفق مع مبادئ وأسس العمل المصرفي وحياديته، والذي طالما حذرنا من تداعيته على القطاع المصرفي بأكمله والاقتصاد الوطني بشكل عام.

وكنتيجة لذلك اضطرت منشآت وشركات الصرافة آسفة لإعلان اضراب معلن ابتدأ من يوم الاربعاء الموافق 19 يونيو 2019م حتى تتم الاستجابة لمطالب قطاع الصرافة.

وحيث أن العمل المصرفي الذي يخدم كافة القطاعات الاقتصادية والإنسانية، وجميع المواطنين دون تمييز، هو عمل مشترك بين قطاعي البنوك والصرافة، فإن جمعية البنوك تعلن تضامنها مع ما قامت به جمعية الصرافين اليمنيين من إجراء متمثل في الاضراب الجاري حاليا، وتدعوا كل الاطراف الدولية من دول وهيئات ومنظمات الى التدخل العاجل والضغط على السلطات المعنية لوقف التصعيد من قبل البنك المركزي اليمني في صنعاء وعدن وإزالة العراقيل والتخفيف من القيود التي دأبا على فرضها على المؤسسات المالية والمصرفية في البلاد والتوقف عن اصدار التهم الجزافية تجاهها والتي جعلت بيئة العمل غاية في التعقيد. ونناشدهم ببذل المساعي لإقناع إدارة البنك المركزي في صنعاء وعدن باعتماد سياسة التنسيق والحوار البنّاء مع المؤسسات المالية والمصرفية كأسلوب مهني فعال لمعالجة القضايا الخلافية، والاستجابة للمطالب المشروعة للقطاع المالي والمصرفي، والمتمثلة في تحييد القطاع المصرفي ومنع الازدواجية والتعارض بين قرارات البنك المركزي في صنعاء وعدن والقيام بالوظائف المناطة بالبنك المركزي وفقا للقانون، واهمها توفير السيولة النقدية وتحقيق الاستقرار النقدي.

ومع ذلك فقد نظرت جمعيتي البنوك والصرافين إلى الوضع الاقتصادي الحرج في البلاد، كاستجابة للمناشدات التي وجهتها المنظمات الإغاثية لتعليق الإضراب، وحرصا على استمرار قنوات التحويل للمساعدات الإنسانية إلى مستحقيها فقد تقرر تعليق إضراب قطاع الصرافة الى 30 يونيو2019م بهدف اتاحة الفرصة للبنك المركزي في صنعاء وعدن لمراجعة سياساتهما وإعادة النظر في الإجراءات التي قاموا بفرضها على نشاط المؤسسات المالية والمصرفية في البلاد. وفي حالة لم يتم الاستجابة للمطالب خلال المدة المحددة أعلاه، فإن جمعيتي البنوك والصرافين سوف تضطران الى إتخاذ اجراءات تصعيدية نأمل جميعا عدم الوصول اليها.

والله الموفق. صادر بتاريخ 20 يونيو 2019م عن :

جمعية الصرافين اليمنيين

جمعية البنوك اليمنية